

فتوى برنامج تمويل مشترك بين عدة بنوك

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

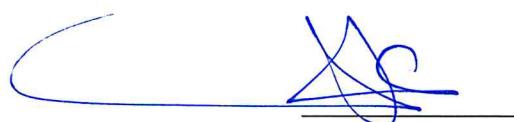
أما بعد،

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى برنامج تمويل مشترك بين عدة بنوك بـ: (اعتماد مستندي / خطاب ضمان / وكالة) ويرمز لذلك مجتمعاً بـ ITFP وهو منتج جديد من منتجات التمويل التجاري مثل تمويلات الاعتمادات المستندية والاعتمادات عن طريق الوكالة والضمادات ، والذي يعتمد على الخطوات التنفيذية الأساسية التالية:

- الـ ITFP يعني بمنتجات تمويلات المستندية والاعتمادات عن طريق الوكالة والضمادات وسوف يقوم بنك نزوى بالمشاركة في التمويل باستخدام التمويلات السابقة مع البنوك والنواخذة الإسلامية.
- بخصوص الم الرابحة عن طريق الاعتماد المستندي، سيقوم البنك بتمويل استيراد البضائع بشرائها أولاً وبقبضها حكمياً ثم بيعها عن طريق الم الرابحة حسب الاتفاق بين البنك والزيون.
- بنك نزوى سيشارك في تمويل الم الرابحة عن طريق الاعتماد المستندي مع البنوك الأخرى قبل شرائها من المورد وقبل التوقيع على عقد الم الرابحة.
- بخصوص عمليات الاعتماد المستندي عن طريق الوكالة، سيكون البنك وكيلًا عن الزيون في فتح وتنفيذ الاعتمادات المستندية دون الحاجة إلى عقد وكالة منفصل.
- البنك لن يشارك أو يساهم في إدارة أي اعتماد مستندي فيه شروط مخالفة للإحكام الشرعية.
- يسمح للبنك بإصدار جميع أنواع الضمادات المصرفية مقابل رسوم إدارية تختلف بإختلاف حجم الضمادات المطلوبة على أن يكون ذلك مبلغاً مقطوعاً.
- الاعتمادات التي تدفع عند الاقتضاء تشبه الضمادات، وللمصرف الحق فيأخذ رسوم إدارية لاصدارها وينطبق الأمر نفسه على الاعتمادات المستندية.
- كمبالة الاعتمادات المستندية تشبه الضمادات، وللمصرف الحق فيأخذ رسوم إدارية لاصدارها، ولكن لن يدخل البنك في حسم الكمباليات عن طريق شرائها بسعر أقل من قيمتها الاسمية.

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أن برنامج تمويل مشترك بين عدة بنوك، متوافق مع الأحكام الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، لا سيما المعيار الشعري رقم (14) في الاعتمادات المستندية معدل، وغيرها من المعايير الشرعية والمحاسبية ذات العلاقة، وبموجب القوانين السائدة في سلطنة عمان.

وتوصي هيئة الرقابة الشرعية بتقوى الله وإخلاص النية في السر والعلن، وإصلاح العمل لما فيه الخير، والله الموفق؛ والله أعلم.



رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور عبد السatar أبو غدة



عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن راشد الغاربي



عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ إبراهيم بن ناصر الصوافي

مسقط، الخميس، 29 من ربيع الأول 1438هـ، الموافق له 29/12/2016م.